

الشرق أكاديمية

برنامج الدبلوم التنفيذي

مقدمة في السياسات العامة

الطالب: أك محمد نذير المبين ف حاج عبد الرحمن

AK MD NAZIRUL MUBIN PG HJ ABD RAHMAN

اختر أحد السياسات العامة التي تهتم بها. (سواء في البلد الذي تقيم به أو في أي بلد آخر سواء كانت هذه السياسة حالية أو سابقة).

- اكتب بشكل مختصر ما الأحداث أو الوقائع التي أدت إلى اهتمام الحكومة بهذه الموضوع مما دفعها إلى صياغة سياسات لمعالجة هذه المشكلة. ووضح إذا ما كان لوسائل:

- الإعلام

- المجتمع المدني

- الأحزاب السياسية

- المنظمات الدولية

أو أي مؤسسة أو جهة أخرى دور في وضع هذا الموضوع ضمن أجندة الحكومة.

- اعرض بشكل مختصر كيف نظرت الحكومة للمشكلة وكيف قامت بتعريف المشكلة (يمكن الإشارة إلى البرلمان أو الأجهزة القضائية في حال قامت هذه الجهات بأدوار مؤثرة في عملية صنع السياسات العامة).

- ما الأطراف المختلفة التي كانت لهم علاقة بهذه المشكلة؟ وضح إلى أي مدى كانت لهذه الأطراف رؤى أو تصورات متفقة أم مختلفة مع تصورات الحكومة حول طبيعة هذه المشكلة وتعريفها.
- ثم اعرض الأدوار التي قاموا بها للمشاركة في صياغة السياسات الحالية، وإلى أي مدى كانت هذه الأدوار مؤثرة.

ملاحظة:

- عدد الكلمات المطلوب: 1500 - 2000 كلمة
- نوع الخط: Simplified Arabic
- المسافة: 1.5
- الموعد النهائي للتسليم: الأحد 06/05 - الساعة 11:59

رؤية بروناي دار السلام 2035

اعتمدت سلطنة بروناي دار السلام لعقود على الصناعة المرتبطة بالنفط والغاز. إلا ان هناك خوف من المستقبل عندما تصبح آبار النفط جافة. لذا، فقد تم التأكيد على أهمية التنوع في الصناعات. لكن، التقدم البطيء والفشل في التفوق لتحقيق ذلك يظهر لنا أن الدولة بحاجة إلى استراتيجيات أكثر جدية وفعالية لتحقيق اقتصاد سريع النمو.

كشفت الحكومة بروناي دار السلام عام 2007 على خطتها التنموية الأولى طويلة الأمد والتي تعرف ب "رؤية 2035". تهدف الخطة -والتي تبلغ مدتها ثلاثين عام- الى التركيز على التنمية الأساسية لاقتصاد الدولة ورأس المال البشري. بالتالي، وبحلول نهاية مدة الخطة تأمل الدولة أن يتم تصنيفها ضمن أفضل عشر دول في العالم في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وفي مؤشر التنمية البشرية، وأن يكون لديها اقتصاد مستدام وديناميكي كذلك. تشتمل هذه الأهداف على معايير دولية عالية في جودة الحياة، والمؤسسة التعليمية، والمهارات والخبرة الفردية، بالإضافة إلى سوق تنافسي ومستدام.

على الرغم من أن الحكومة تطمح إلى التقدم بشكل سريع؛ إلا أنها تبقى بعين الاعتبار ولا تنسى فلسفتها الوطنية "المَلَكيّة الملاوية الإسلامية". بناءا على ذلك، تم تحديد الاستراتيجيات ال 13 وهي التعليم، والاقتصاد، التنمية المؤسسية، التنمية المحلية في مجال الأعمال، تطوير البنية التحتية، الضمان الاجتماعي، البيئة، الصحة، الدين، استخدام الأراضي، البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى تخطيط القوى العاملة. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى ضمان تنفيذ جميع جوانب التنمية وبفعالية لتحقيق الأهداف الثلاث.

من المأمول، أن تحوّل رؤية 2035 اقتصاد الدولة بالكامل إلى اقتصاد قائم على ريادة الأعمال ورأسمالي كذلك، فعلى الأقل ستكون الأغلبية العظمى من رواد الأعمال والرأسماليين. ولتحقيق ذلك، يجب الاستعانة بالعقول المالية المحنكة والتأسيس للرأسماليين؛ وهم الأشخاص ذوي المهارات العالية مصحوبتا بالخيال المطلق والذين يجرؤون على تحدي المعايير وتحقيق مستقبل مشرق ومزدهر خلال تقدمهم.

إن في عملية بناء القدرات البشرية الإنتاجية والتدريبية، فإنه يتعين على المؤسسات التعليمية وبرامج تخطيط القوى العاملة أن تنمي الصفات القيادية العالية، والعقلية الرأسمالية الى جانب إعادة توجيه عقلية الناس. فضلا عن ذلك، فإن إنشاء اقتصاد مستدام، سوق تنافسي وسليم، تطوير فعال للأعمال المحلية، سياسة أمنية تتمحور حول الدولة، وبنية تحتية متطورة كل هذه النقاط هي عوامل أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ودعم الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة للمنافسة بعدل وإنصاف.

من ناحية أخرى، يمكن أن يكون الدين والثقافة والإدارة الحديثة مشتركة مع خطة رئيسية لتحسين القطاع السياحي لجمع المزيد من الامتيازات الدولية لوضع أقدامهم في السوق المحلية في سلطنة بروناي.

أضف إلى ذلك، عندما تنخفض أسعار النفط أو تنفد الموارد؛ ستواجه بروناي دار السلام وضعا محبطا بسبب الاعتماد الكبير على صناعة النفط والغاز كما نرى اليوم. لذلك، -وقبل أن يزداد الأمر سوءا- يجب تنفيذ تحول 180 درجة في كل أنحاء البلاد بحيث يتضمن على سبيل المثال الاستخدام الفعال للطاقة المتجددة، وسياسات التجارة المربحة، ونظام تعليمي استثنائي، تطوير القادة الرأسماليين، ونظام نقل ذي كفاءة وفعالية الخ .

كما يجب أن تحشد وتجمع معا رؤية بروناي دار السلام 2035 جميع المجتمعات في البلاد فكل شخص لديه ولديها دور في انجاز الرؤية. لتحقيق جميع الأهداف، لا يتعلق الأمر فقط بالجهود الحكومية بل أيضا يشمل التزامات القطاع الخاص، والمنظمات غير الربحية وأيضا جهود شعب بروناي أنفسهم وجميعها تعتبر أمورا حيوية لتحقيق رؤية 2035. فيجب أن يكون نهج الحكومة بأكملها والشعب بأكمله مزودا باستراتيجيات ومبادرات حتى يتم تنفيذ الاستراتيجية ليس فقط من قبل وزارة واحدة بل أيضا، من قبل أصحاب المصلحة مثل وزارات أخرى ومصادر خارج نطاق الحكومة كالقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية وعامة الشعب .

إن بعض فوائد الأساليب المذكورة سابقا أنها توفر الوقت، وتشجع الشفافية، وتعزز التوافق والعدالة حيث يتم الأخذ بالاعتبار جميع وجهات النظر من أصحاب المصلحة المختلفين. فوائد أخرى لتنفيذ ذلك تتضمن، رفع الثقة بالحكومة لدعم نمو البلاد. بالإضافة إلى، زيادة توفر البيانات التي يمكن للجميع الحصول عليها، وتقليل الارتباك المرتبط بالتدقيق المالي. والأهم من ذلك أنها يمكن أن توفر الميزانية الوطنية التي يتم وضعها على البحوث الدولية غير الناجحة.

لقد بدأ العمل بالفعل على رؤية 2035 وفيما يلي بعض النماذج لبرامج ومبادرات تم تنفيذها على سبيل المثال، لأجل رفع مستوى المعيشة في بروناي، فقد تم التعاون بين مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الداخلية ورؤساء القرى لتحويل مستويات الدخل المنخفض إلى مستويات دخل مرتفعة. وأيضا، العمل على رفع مستويات رضى العملاء من القرى والمجتمعات المحلية في القطاع الخاص ودعم وحدة المجتمع. أضف إلى ذلك، أن إحدى المبادرات التي تم تنفيذها تتمثل بمراجعة القوانين الحالية وتعديلها للتأكد من أن مناخ الأعمال موات ومشجع. أما مبادرات أخرى فقد هدفت إلى، تسهيل عملية بدء نشاط تجاري من خلال برنامج "One Village, One Product"

(قرية واحدة، منتج واحد) والذي يهدف إلى إصلاح عملية إصدار تصاريح العمال الأجانب وتعزيز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. ليعكس هذا قيمة التعاون، والتشاور، والتفاهم نتيجة العمل الذي يجمع بين الوزارات وأصحاب المصلحة الآخرين.

مثال آخر، نأخذ من مجال التعليم باعتبار الطلاب والمدارس كأصحاب مصلحة أساسيين في تحقيق مجتمع متعلم وذو مهارات عالية. إن دورهم يكمن في المساهمة في تدريب الطلاب كرأسماليين؛ لكي يواجهوا قضايا المستقبل المتوقعة مثل البطالة، ونفاد موارد الغاز والنفط. إلى جانب ذلك، دورهم في إعادة تصميم طريقة تفكير الطلاب بأن التعليم هو أمر روتيني يجب أن يعيشوا عليه وأن بتعليمهم يساهمون في مساعدة الحكومة في إنشاء اقتصاد قائم على ريادة الأعمال ورأسمالي. ويمكن تحقيق ما سبق من خلال، مبادرات متنوعة مثل برامج التبادل الطلابي، برامج الوصول للمجتمعات في الخارج، إرسال المعلمون للحصول على تدريبات في الخارج وغير ذلك الكثير. فمن خلال القيام بذلك، يتعرضون للعالم الخارجي الذي لم يروه من قبل ليتعلموا أشياء جديدة ويقابلوا أشخاص جدد مما يساهم في تحسين نظام التعليم والاقتصاد والذي يغذي بدوره العمل على رؤية 2035.

من ناحية أخرى، يعد تأسيس منصة كمنتدى ومساحة للحوار أمر بالغ الأهمية في مشاركة الرؤى، والرغبات، والتطلعات لما فيه مصلحة البلاد وأصحاب المصلحة. حيث وفرت هذه المنصة فرصة لمشاركة البيانات على الإنترنت والتي تساعد في توزيع المعلومات إلى جميع المجتمعات المعنية. وأكثر من ذلك، يمكن للمستثمر الأجنبي أن ينظر من خلال المنصة إلى التطور الحالي للبلاد والفرص المتوفرة. بالتالي، لا تساهم المنصة

فقط بإبلاغ أصحاب المصلحة بأدوارهم فقط بل أيضا توفر فرصة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشاريع المشتركة من جميع أنحاء العالم.

وللمزيد من الفعالية في تحقيق رؤية 2035 أعتقد أن موظفي الخدمة المدنية قدوة جيدة للمجتمع في الدولة وأن الحكم الرشيد مطلوب في عملية تحويل بروناي إلى دولة تنتظر إليها الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم. هناك ثلاثة عناصر أساسية للحكومة الرشيدة وتشمل الشفافية، المساءلة، والعدالة. هذه العناصر الأساسية مقسمة كذلك إلى ثلاثة نقاط أساسية وهي التواصل الصريح والفعال وكسب التأييد، القوانين الحكومية المحدثة والعملية فضلا عن دور كل شخص يعمل في الخدمة المدنية في خلق الاقتصاد القائم على ريادة الأعمال والرأسمالي.

وعلى الحكومة بصفتها الميسر لرؤية 2035 أن تدعم أصحاب المصلحة لتحقيق الرؤية. وأن تبني قنوات التواصل بين موظفي الخدمة المدنية وأصحاب المصلحة بشفافية وبدون أجندة خفية لكسب ثقة المجتمع. إلى جانب ذلك، يجب على موظفي الخدمة المدنية أن يوضحوا لأصحاب المصلحة ما هو متوقع منهم وما يجب عليهم فعله للمشاركة في تحقيق الرؤية معا.

في النهاية، علينا أن نعي أن الحكومة تضع القوانين وتصنع السياسات العامة لتنظيم وإنفاذ السلطة مما يساهم في تأمين البلاد ودعم شعبها ومحيطها. فالهدف من القوانين والسياسات أيضا هو مراقبة أنشطة الدولة التي تشمل الاقتصاد والمجتمع والثقافة. لذا، فإن صانعي القوانين والسياسات هم القادة الذين يجب أن يكونوا مساءلين عن مسؤولياتهم والمهام الموكولة إليهم فيؤكدوا مثلا من تحديث القوانين والسياسات بشكل يتوافق مع الوضع

الحالي. أما موظفو الخدمة المدنية باعتبارهم أيضا كقادة مسؤولين فعليهم تضمن أن يتأكدوا من أن القوانين والسياسات عادلة ولمصلحة البلاد والشعب وأنه يجب مراجعتها وتعديلها وفقاً للبيئة المحيطة.